الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في مستغانم

الهروشي خطاب، أستاذ مساعد قسم (أ)، جامعة مستغانم
صاولي مراد، استاذ محاضر قسم (أ) ،جامعة 08 ماي 1945 قالمة
نسمن فطيمة، أستاذة مؤقتة جامعة مستغانم

الملخص :
نسعى من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعرف على الاطار المفاهيمي لها واهميتها وطرق تمويلها، وقد ركزنا على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كأهم الهياكل الداعمة والممولة لتلك المؤسسات بمختلف صيغها التمويلية والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية التي تمنحها لأصحاب المشاريع الراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولذلك سنقوم بدراسة على المستوى المحلي بولاية مستغانم حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لتقييم الآليات التي تعمل بها من جهة، والاطلاع على النتائج التي تم تحقيقها على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة منها من جهة اخرى.
الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، التمويل الثنائي والثلاثي،

Résumé:
Nous cherchons à travers cette étude pour faire la lumière sur la réalité des petites et moyennes entreprises en identifiant le cadre conceptuel et de son importance et les moyens de financement, nous nous sommes concentrés sur l'Agence Nationale de soutien à l'emploi des Jeunes, et le financement de ces institutions dans les différentes formules de financement et les privilèges des impôts et des parafiscale accordées aux propriétaires qui souhaitent des projets dans la création de petites et moyennes entreprises, donc nous allons étudier au niveau local de la wilaya de Mostaganem à l'Agence Nationale de soutien à l'emploi des Jeunes, et d'évaluer les mécanismes qui opèrent d'une part, et de voir les résultats obtenus au niveau des petites et moyennes entreprises qui en bénéficient de l'autre part.
Mots-clés: Petites et moyennes entreprises, l'Agence Nationale de soutien à l'emploi des Jeunes, Financement bilatéral et tripartite

المقدمة :

لطالما لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية للدولة من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما يحققه من قيمة مضافة، كل ذلك بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية حيث أنها تمثل نحو 80-90% من إجمالي المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، ولها مساهمات كبيرة في الصادرات.

الجزائر و كغيرها من سائر الدول تحولت غلى هذا التوجه الذي من شأنه إعطاء دفع للاقتصاد الوطني و في إطار هذه البرامج تم وضع مجموعة من الهياكل والأجهزة التي تسعى إلى دعم الأهداف التنموية وخاصة فيما يتعلق بالتشغيل والقضاء على البطالة وخلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ومن بين هذه الهيئات الوكالة الوطنية لدعم

تشغيل الشباب ANSEJ تعمل هذه الأخيرة على تسهيل عملية الاستثمار للشباب البطال وذلك من خلال مرافقة الشباب و دعمه بعد دراسة المشاريع المقدمة من طرف هؤلاء وتقييمها بالإضافة إلى تمويلها الذي يأخذ أشكالا مختلفة وصولا إلى إنشاء مؤسسات قابلة للتكيف مع البيئة ومنتجة لمنتجات وخدمات موجه للسوق المحلي أو الدولي .انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاعة السياسات المنتهجة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تحقيق أهدافها وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي (ولاية مستغانم) ؟

وللإجابة على هذا التساؤل قسمنا بحثنا الى اربع محاور هي كالتالي :

اولا- واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ثانيا – ثانيا – الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

ثالثا – تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

رابعا – تقييم نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ونتائجها في خلق وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية مستغانم

أولا - واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال هذا المحور سنتطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها، بعد ذلك نتعرف على مصادر تمويلها المختلفة الى جانب الاطلال على أهم الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات في الجزائر.

1- 1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

من الصعب إيجاد تعريف موحد ينطبق على كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن مفهوم هذه المؤسسات يختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي إلى آخر، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة، ولقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ومن أهم المعايير الشائعة : معيار العمال، معيار رأس المال، معيار الحصة السوقية، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة، ولكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى والأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل و في انجلترا 200 عامل و 300 عامل في اليابان[1]

ويمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المادة الخامسة من هذا القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 بأنها " مؤسسات مستقلة، ذات طبيعة قانونية، مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تتميز بأنها تشغل من 01 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 04 ملايير دينار، أو لا يتجاوز مجموع الحصيلة السنوية 01 مليار دينار جزائري".[2]

كما تعرف حسب التشريع الأمريكي على أنها" المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل التي تنشط في نطاقه، كما تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من معيار رقم الأعمال وعدد العمال".[3]

---

[1]- عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عويونان، **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة – مع الإشارة لبعض التجارب العالمية–"**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الموسوم بـ: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، بدون السنة، ص2

[2]- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، من القانون 17-02،المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 جانفي 2017، **يتضمن القانون التطويري لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، المادة 05، ص05

[3]- مسعود بن جواد، حمزة طيوان، **خيارات تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد الثاني، الصادرة عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، مارس 2017، ص 161.

وعرفها البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أنها" تلك المشروعات التي يعمل بها ما بين 10 و50 عامل، أما اقل من 10 فهي مشروعات صغيرة الحجم".[4] والجدول الموالي يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي

الجدول (01) : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب البنك الدولي.

نوع المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	الموجودات (دولار)	رقم الأعمال السنوي (دولار)
مؤسسة صغرى	09-01	100.000	100.000
مؤسسة صغيرة	49-09	3.000.000	3.000.000
مؤسسة متوسطة	299-50	15.000.000	15.000.000

المصدر: بلحمدي سيد علي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب البليدة، السنة الجامعية 2006، ص10.

1-2- تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التشريع الجزائري: ويمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر انطلاقا من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[5]، المستمد أساسا من القانون الأوروبي، وذلك وفقا للجدول أدناه:

الجدول (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التشريع الجزائري

نوع المؤسسات	حجم العمالة الموظفة	رقم الأعمال (المبيعات السنوية)	المجموع العام للميزانية المالية
المؤسسات المصغرة	9-1	اقل من 40 مليون دج	اقل من 20 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	49-10	اقل من 400 مليون دج	اقل من 200 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	250-50	400 مليون-4 مليار دج	200 – 1 مليار دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد02، المواد 08، 09، 10، ص06

ووفقا للقانون التوجيهي الصادر في 10 جانفي 2017 فإن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفقا لمعيار رقم الأعمال والمجموع العام للميزانية المالية، أما التصنيف حسب معيار العمالة بقي دون تعديل، وحسب المادة 11 من نفس القانون فإن أولوية التصنيف تعطى لمعيار رقم الأعمال او مجموع الحصيلة السنوية إذا كان هناك اختلاف بين تلك الاخيرة وحجم العمالة

1-3- الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وفيما يلي نتطرق على هذه الأهمية:

-تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على توظيف عمالة مكثفة، وتعمل على توزيع الدخل بعدالة واضحة بالمقارنة بالمؤسسات الكبرى، فهي تلعب دورا مهما في خلق فرص الحد من ظاهرة الفقر، إذ أنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل[6]؛

---

[4]- العلواني عديلة، **دور تحفيز الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة تاريخ العلوم، العدد الثامن، الجزء الأول، الصادرة عن جامعة الجلفة، جوان 2017، ص 201.

[5]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، من القانون 17-02،المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 جانفي 2017، **يتضمن القانون التطويري لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، المواد 08، 09، 10، ص06

-تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الجزائر، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث قوة العمل وندرة رأس المال، وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المؤسسات الكبرى[7]

- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن و التنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني وكذا الحد من الهجرة إلى المدن الكبرى

- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية، حيث تشير الدراسات العلمية والعملية المتخصصة إلى أن عدد الاختراعات التي تحققت عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها في المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر لإتاحة الفرص لجميع شرائح المجتمع ولجميع المناطق دون استثناء وتمييز، ليكون لهم الدور الفعال والمؤثر بدرجة إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وبالتالي تسعى إلى تطوير السلوك الادخاري لدى الأفراد، وغيرها من مصادر التمويل الذاتي[8]

1-4- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أ/ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن الصيغ التمويلية التي توفرها المصارف الاسلامية لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمحورت حول فكرة واحدة تقريبا هي أن مشكلة عدم توافر التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون مرجعيتها بغض النظر عن الخصوصيات التي يتميز بها هذا النوع من المؤسسات، إلى التخصيص غير العادل للتمويل في النظام المالي القائم على الفائدة، إذ وصفت هذه الأخيرة بأنها أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد حيث تحابي ذوي الجاه والثروة على غيرهم رغم ما يكون وراء ذلك من تبديد وضياع، أين يمكن وصف الفائدة بأنها ثمن مضلل، فهو تعبير عن المفاضلة في الأثمان لصالح الأغنياء، والنتيجة أن المؤسسة الكبيرة تكون قادرة على الحصول على أموال أكثر بسعر أقل بسبب ارتفاع درجة تصنيفها الائتماني، وبناء على ذلك فإن هؤلاء الذين هم أقدر على تحمل العبء بسبب كبر حجم مشروعات هم، أو بسبب الارتفاع في قدرتهم الانتاجية إنما يتحملون عبئا أقل، وعلى النقيض من ذلك فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي يمكن أن تكون أحيانا ذات إنتاجية أعظم بمقياس مساهمة كل وحدة تمويل في الناتج الوطني، وذات جدارة ائتمانية مساوية إذا ما قيست بقياس الشرف والاستقامة تحصل على مبالغ أقل نسبيا، فمن هنا يمكن القول بأن النظام المصرفي الإسلامي قد يكون كفيلا بحل إشكالية تمويل هذا النوع من المؤسسات لاستناده إلى مجموعة من المبادئ التي تصبوا في مجملها إلى تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي .ولامتلاكها مجموعة من الصيغ التمويلية المتباينة في ما بينها، ولعلها بهذا التباين قد يتمكن من استيعاب أغلبية ظروف طالبي التمويل، بما فيها تلك المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[9]

---

[6]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **"الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 88.

[7]- شاهد إلياس، دفرور عبد المنعم، **المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتقليص من البطالة في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد الثاني، الصادرة عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، مارس 2017، ص 24.

[8]- عمر الشريف، العياشي زرزار، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد العاشر، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، ديسمبر 2013، ص 64.

[9]- عصام بوزيد، قدي عبد المجيد، **واقع توجه البنوك الإسلامية نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مجلة الباحث، العدد الخامس عشر، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة، مارس2015 ، ص 217.

ب/ التمويل التقليدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يعتبر التمويل التقليدي في الجزائر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها المؤسسات وخصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص أصحاب المشاريع) بوضع تحت تصرفها مبلغا من المال، أو تقديم تعهدا من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته، وذلك لقاء فائدة يحصل عليها البنك التجاري في الجزائر، وهنا يظهر جليا أن وظيفة الائتمان التي تقوم بها البنوك تحمل في ثناياها الكثير من المخاطر، لذلك فالضرورة تستدعي تبني سياسات أو استراتيجيات ائتمانية لتنظيم عملية تقديم التسهيلات الائتمانية.[10]

ج/ التمويل عن طريق أسلوب رأس مال المخاطر كأسلوب حديث في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يعتبر مفهوم مؤسسات رأس المال المخاطر جديدا في السوق الجزائرية، إذ يعتبر تاريخ وجودها ونشاطها في الجزائر حديثا جدا .إن رأس المال المخاطر هو عبارة عن علاقة مالية في عالم الأعمال والمال بين شركات رأس المال في الجزائر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصاحب رأس المال المخاطر هو الطرف الممول أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو المستثمر الذي يمتلك الفكرة والمشروع ولكنه يطلب التمويل، هذا الأسلوب التمويلي لا يقوم على تقديم النقد فحسب مثلما هو الحال في التمويل البنكي بل يقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون أن يضمن العائد ولا أصل المبلغ، وبذلك فهو يخاطر بأمواله[11].

د/ التمويل بالإيجار كآلية مستحدثة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: يمكن للتمويل بالإيجار أن يكتسي أهمية قصوى في تمويل الاقتصاد الوطني بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة، إذ يعتبر أداة فاعلة وذات مردودية بالنسبة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن أن نلخص أهميته بالنسبة لهذه المؤسسات من خلال النقاط التالية الذكر:

- يساهم في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على أصول ثابتة مثل المعدات والآلات والتجهيزات الحديثة بالنظر إلى إمكانياتها المالية المحدودة وعدم القدرة على الاقتراض من البنوك التجارية؛
- يساعد على التوسع وفتح وحدات أو خطوط إنتاج جديدة لهذه المؤسسات وزيادة حجم أشطتها ومنه فتح مناصب عمل جديدة؛
- يساعد التمويل عن طريق الإيجار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد على العجز في التمويل الذاتي وعدم اللجوء إلى التمويل الخارجي وخاصة البنوك التي تفرض شروط قاسية ومنها مشاكل الضمانات.[12]

1-5- الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالعديد من الصعوبات نذكر منها على سبيل الحصر النقاط التالية:

أ/ مشكلة التسويق: يرتبط نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها على إدارة تسويق الخدمات والمنتجات، وكما يعد التسويق في الجزائر نظام معلوماتي حديث النشأة، حيث نجد عدم

---

[10]- عمران عبد الحليم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص الإستراتيجية، جامعة المسيلة، السنة الجامعية: 207/2006، ص 14.

[11]- أحمد أمين سعد الله، **شركات رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار الخاص ودورها التمويلي مع دراسة حالة الجزائر**، مجلة الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد الثامن، المجلد الرابع، الصادرة عن مخبر الإصلاحات الاقتصادية والتنمية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2010، ص ص 42- 43.

[12]- قطاف ليلى، بوسعدة سعيدة، **الائتمان الإيجاري كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة تطبيقية لمؤسسة BCR بسطيف**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 25 – 28 ماي 2003، ص 08.

إدراج التسويق ضمن الاهتمامات في الإصلاحات المؤسسية، وعدم الاهتمام على التكنولوجيات الحديثة المرتبطة بتسويق المنتجات كأسلوب التسويق الإلكتروني أو استخدام الشبكة العنكبوتية في مجال ترويج وتسويق المنتجات والخدمات المعروضة[13]؛

ب/ أزمة العقار: يعد العقار من أهم العقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إذ أن المستثمر الجزائري يواجه مشاكل في الحصول على مساحة أرضية لإقامة مشروعه داخل المناطق الصناعية المخصصة، وقد يعود المشكل إلى البيروقراطية التي تمارس على المستثمرين على حد تصريحات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛[14]

ج/ المشاكل الإدارية: تتسم الإدارة في البلدان النامية عموما وفي الجزائر بشكل خاص بصورة سلبية كثيرة من شأنها أن تعيق عملية التنمية، كالإجراءات البيروقراطية وتعقيداتها وطول المدة التي تعالج فيها القضايا الإدارية وكذا تعدُّد مراكز اتخاذ القرار بالإضافة إلى مظاهر الرشوة والمحسوبية وعدم الشفافية، وتظهر هذه العقبات الإدارية مع بداية إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في حصولها على العقار أو على رخصة الاستثمار ثم بعد اعتمادها ومزاولتها للنشاط تواجه تعقيدات إدارية مما يعطل سير مصالحها بشكل مقبول، كل هذا يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتخبط في مشاكل غير مبررة لا تستطيع الصمود أمامها نتيجة ضعف مقدراتها المالية والتنظيمية مما يدفع الكثير منها إلى تغيير النشاط أو الانسحاب من العملية الاقتصادية؛ [15]

هـ/ مشاكل التمويل ومنح الائتمان المصرفي: يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من صعوبات الحصول على التمويل الكافي وارتفاع تكاليف التمويل، وبعض الممارسات البيروقراطية والضغوطات التي يعانيها هذا القطاع بخصوص الضمانات المقدمة للجهاز المصرفي المانح للقروض[16]، كما أن هذه المؤسسات يصعب عنها منح الضمانات للبنوك التجارية خاصة في المراحل الأولى للنشاط، وهذا ما يجعلها تعتمد بالأساس على مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي) أو قد تلجأ إلى التمويل العائلي في أغلب الأحيان أي الاعتماد على المدخرات العائلية في حالة ما إذا كانت شركات التضامن، ومشكلة التمويل لهذا القطاع يعتبر أولى المشاكل التي يعاني منها، على الرغم من قلة وبساطة حجم رأس المال اللازم، وتكمن الصعوبات في عدم قدرة هذا القطاع في زيادة رأس المال، سواء عن طريق المدخرات الشخصية أو عن طريق الاستفادة من الائتمان المصرفي مقابل الضمانات اللازمة للبنوك والمؤسسات التمويلية، وحتى حصلت على الائتمان المصرفي قد يكون قصير الأجل لا يتجاوز دورة مالية، مقابل ضمانات صعبة التقديم، فالبنوك التقليدية خاصة في الدول النامية لا توجد لديها ثقافة تكييف القروض، خاصة إن كانوا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممنوحة مع احتياجات طالبيها وخصوصياتها ضعف رأس المال. وبالتالي مطالبة تلك البنوك بتوفير رؤوس أموال كبيرة، كذلك عدم امتلاكها لضمانات كافية في حين تستوجب البنوك تقديم ضمانات أكثر من قيمة القرض، وكذا احتياجها لقروض طويلة الأجل لتمويل تأسيسها مع فترة سماح كافية للانطلاق.[17]

ثانيا – الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

---

[13] – يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص23

[14] – ياسين العايب، **حوكمة أداء العناقيد المكتونة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، الصادرة عن مخبر المحاسبة والمالية والجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، جوان 2017، ص ص 732 – 733.

[15] – قريشي محمد الصغير، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري خلال الفترة (2011–2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة ورقلة، السنة الجامعية: 2013/2012، ص 165.

[16] – حسين يحى، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، السنة الجامعية: 2013/2012، ص 51.

[17] – محمد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي منشأة المعارف، ط02، الاسكندرية، مصر 2000، ص103

2-1- تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، وعلى راسها تخفيض معدلات البطالة،" حيث تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوي والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات"[18]

2-2- الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

يسير الوكالة مجلس توجيه، ويديرها مدير عام، وتزود بمجلس للمراقبة حيث يقترح المدير العام تنظيم الوكالة ويصادق عليه مجلس التوجيه.

- **مجلس التوجيه** : يتكون مجلس التوجيه من الأعضاء الآتين : ممثل الوزير المكلف بالتشغيل، ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية والبيئة، ممثل الوزير المكلف بالمالية، ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية، ممثل الوزير المكلف بالفلاحة والصيد البحري، ممثل الوزير المكلف بالشباب، ممثل الوزير المكلف بالتخطيط، ممثل المجلس الأعلى للشباب، رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة أو ممثله، المدير العام لوكالة ترقية المستثمرات ودعمها ومتابعتها أو ممثله، رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة أو ممثله، رئيس الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية و الحرف أو ممثله، مسئول صندوق ضمان النشاطات الصناعية والتجارية الحرفية المشتركة أو ممثله، ممثلان عن الجمعيات الشبانية ذات الطابع الوطني والتي يشبه هدفها هدف الوكالة.

كما يعنى الوزير المكلف بالتشغيل أعضاء مجلس التوجيه بقرار، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها ولفترة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد، ينتخب رئيس مجلس التوجيه نظرائه لمدة سنة واحدة، ويساعده نائب رئيس ينتخب حسب نفس الإشكال ولنفس المدة، ويعوضان حسب نفس الإشكال في حالة انقضاء عضويتهما، وتتخذ قرارات مجلس التوجيه بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين البسيطة، وفي حالة تساوي الأعضاء يكون صوت الرئيس مرجحا، وترسل محاضر مجلس التوجيه إلى الوزير المكلف بالتشغيل، ولا تكون قرارات مجلس التوجيه نافذة إلا بعد مصادقة الوزير المكلف بالتشغيل عليها، وتتعلق هذه القرارات بمشاريع تنظيم مصالح الوكالة المركزية واللامركزية والجداول التقديرية لنفقات تجهيز مصالح الوكالة وتسييرها

- **المدير العام** : يعين المدير العام للوكالة بمرسوم تنفيذي بناءا على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل وتنهى مهامه بالإشكال نفسها، تصنف وظيفة المدير العام للوكالة استنادا إلى الوظيفة العليا للدولة، ويضطلع المدير العام بما يلي: يمثل الوكالة تجاه الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة، يحرص على إنجاز الأهداف المسندة للوكالة، ويتولى تنفيذ قرارات مجلس التوجيه، يضمن سير المصالح ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة، ويعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به،

يقاضي أمام العدالة ويقوم بكل إجراء تخفيضي، يعد البيانات التقديرية للإيرادات والنفقات ويعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها، يعد الحصيلة وحسابات النتائج ويعرضها على مجلس التوجيه ليصادق عليها، يبرم كل صفقة أو عقد أو اتفاق في إطار التنظيم المعمول به، يأمر بصرف نفقات الوكالة، يقدم في كل نهاية سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات، مرفقا بالحصائل وحسابات النتائج ويرفعه إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه، يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه، ويحرص على احترام تطبيقه

[18]- أ.كمال زيتوني، أ.كريم جايز:المرافقة المقاولاتية كأسلوب للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص-2

- **لجنة المراقبة :** تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاثة أعضاء، يعينهم مجلس التوجيه، وتعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها، تكلف لجنة المراقبة بممارسة الرقابة اللاحقة لتطبيق قراراتها، لحساب مجلس التوجيه وتجتمع بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة أشهر، وعند الاقتضاء بطلب من المدير العام أو عضوين اثنين من أعضائها، وتقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتطبيق البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة، وتدلي برأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام، تقدم للمجلس، ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها وبرامج نشاطها، وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام، تقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة وتشرف عليهما إلى نهايتهما بمبادرة منها أو بناء على قرار من مجلس التوجيه، يترتب على اجتماعات لجنة المراقبة إعداد محاضر ترسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل وتحفظ وفقا للأعراف، يحدد مجلس التوجيه في نظامه الداخلي مبلغ تعويض فصلي لصالح أعضاء لجنة المراقبة ويحدد التكفل بالمصاريف المرتبطة مباشرة بممارسة مهامهم أو تسديدها.

2-3- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تكلف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمهام التالية[19] :

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد .
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

وبذلك تكلف على الخصوص بما يأتي :

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج التكوين الشباب أصحاب المشاريع لحساب الوكالة.

ثالثا- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

1-3- ضوابط استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أ/ بالنسبة للاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة:

[19]- الجريدة الرسمية، المادة06، المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر2003،المعدل والمتمم للمرسوم ا التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، العدد54،2003، ص-ص: 6-7

يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والتي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموع الشروط التالية:[20]

- أن يتراوح عمر الشاب بين 19 سنة و35 سنة، وعندما يحدث الاستثمار ثلاثة (3) مناصب عمل دائمة على الأقل(بما في ذلك الشباب ذوو المشاريع الشركاء في المقاولة) يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى.
- أن يكون ذا تأهيل مهني و/أو ذا ملكات معرفية معترف بها.
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- ألا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

ب/ فيما يتعلق بالقرض البنكي:

- طلبات التمويل البنكية (تمويل ثلاثي) ، والمساهمة الشخصية للشاب في المشروع، والإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض.
- يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض ودفع اشتراكاتهم فيه.
- لا يبلغ ولا يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانة المقدمة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب إلا بعد موافقة البنوك أو المؤسسات المالية على منح القرض.
- كل من إجراءات تحضير المشاريع وتقييمها، منح القروض و الإعانات تخضع لاتفاقية مشتركة بين البنوك والمؤسسات المالية والوكالة وصندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض

2-3- الهيكل المالي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

تنشأ المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بإحدى الصيغ الثلاث الآتية[21]:

- **التمويل الخاص**: يتكون رأس المال كليا من المساهمة الشخصية للمستحدث، يمكن أن تقدم له الوكالة في هذه الحالة الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية
- **التمويل الثنائي**: يتكون رأس المال من المساهمة الشخصية للمستحدث وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وينقسم هذا النوع من التمويل الى مستويين :

الجدول (03) : الهيكل المالي للتمويل الثنائي في اطار الوكالة

مبلغ الاستثمار أقل من 5.000.000 دج		مبلغ الاستثمار ما بين 5.000.001 و 10.000.000 دج	
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%71	%29	%72	%28

[20]- المادة 2، المرسوم التنفيذي رقم 11-103المؤرخ في 06 مارس 2011،المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم03-290، المؤرخ في 06 سبتمبر2003، المحدد لشروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية، العدد 14، 2011، ص:19

[21] منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع www.ansej.org.dz

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على الموقع www.ansej.org.dz

- **التمويل الثلاثي**: تكمل المساهمة الشخصية، بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده، يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة، ويتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين :

الجدول (04) : **الهيكل المالي للتمويل الثلاثي في اطار الوكالة**

مبلغ الاستثمار أقل من 5.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	**القرض بدون فائدة**	**القرض البنكي**
%01	%29	%70
مبلغ الاستثمار ما بين 5.000.001 و 10.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	**القرض بدون فائدة**	**القرض البنكي**
%02	%28	%70

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على الموقع www.ansej.org.dz

3-3- الامتيازات الممنوحة للمؤسسات المصغرة من طرف الوكالة Ansej

أ/ الإعانات المالية: يمنح نوعان من الإعانات للمؤسسة المصغرة المنشأة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتعلق الأمر

- **القرض بدون فائدة :** تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة قرض دون فائدة. هدا القرض يتعلق بصيغ التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي.

- **تخفيض نسبة الفائدة :** تأخذ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على عاتقها جزء من الفوائد المتعلقة بالقرض البنكي الذي يمنحه البنك للمؤسسة المصغرة، هذا التخفيض يتعلق بصيغة التمويل الثلاثي.

ب/ الإعانات الجبائية والشبه الجبائية : تستفيد المؤسسة المصغرة من تسهيلات جبائية وشبه جبائية خلال مرحلتي تنفيذ واستغلال المشروع، يتعلق الأمر بـ :

- في مرحلة تنفيذ المشروع :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار
- تطبيق المعدل المنخفض ل 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية ب 8% على الممتلكات العقارية
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات واضافة البنايات.

- في مرحلة استغلال المشروع (لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط أو6 سنوات للمناطق الخاصة)

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الكلي (IRG)
- الإعفاء الكلي من الرسم على النشاط المهني (TAP)
- الاستفادة من المعدل المخفض لـ 7% لاشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة لأجراء المؤسسة المصغرة.

كما تقوم الوكالة لدعم تشغيل الشباب بدور الموجه لصاحب المشروع في جميع المشاكل التي تصادفه

رابعا - تقييم نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ونتائجها في خلق وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية مستغانم

عرفت ولاية مستغانم تطورات ملحوظة مؤخرا خاصة فيما يتعلق بنتائج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل وانعكاسها على انشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقيما يلي اخر الاحصائيات المصرح بها من قبل المدير الولائي للوكالة

- **نسبة التغطية على مستوى الولاية:**

الجدول (05) : نسبة تغطية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى الولاية

الوكلة الرئيسة مستغانم، عين تادلس، سيدي علي	ملحقات وكالة مستغانم
32	عدد البلديات
100%	نسبة التغطية

المصدر: وثائق داخلية للوكالة Ansej لولاية مستغانم

كما هو ملاحظ فإن نشاط الوكالة جد موسع إذا بلغت نسبة تغطية 100% اي كل البلديات المقدرة ب 32 بلدية

- **انجازات الوكالة والمشاريع الممولة ومناصب الشغل المترتبة عنها:**

الجدول (06) : المشاريع الممولة من طرف الوكالة خلال الفترة 2012-2016 لولاية مستغانم

الفترة	أثرها على التشغيل (عدد المناصب المترتبة)	المشاريع الممولة	نسبة التشغيل لكل مشروع
2012	**1 581**	**1 206**	1,31
2013	**2 814**	**1 394**	2,02
2014	**1 729**	**897**	1,93
2015	**1 304**	**711**	1,83
2016	**296**	**225**	1,32

المصدر: وثائق داخلية للوكالة Ansej لولاية مستغانم

الشكل (01) : عدد المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة من طرف وكالة Ansej مستغانم

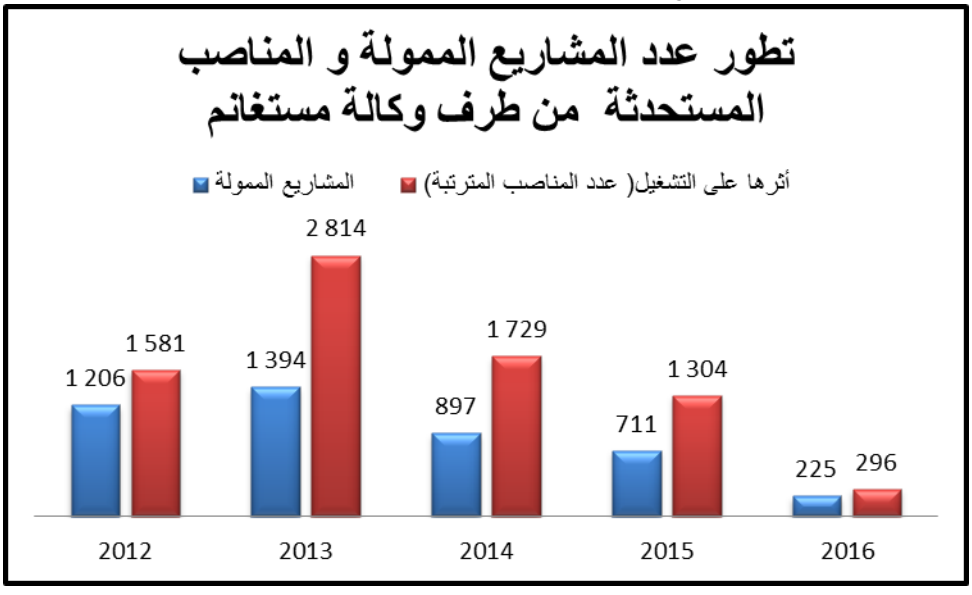

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

من الشكل و الجدول يتبين لنا ان نشاط الوكالة عرف ذروته سنة 2013 من حيث عدد المشاريع الممولة و كذا من حيث مناصب الشغل المترتبة عنها أما عن نسبة التشغيل لكل مشروع فقد عرفت سنة 2013 ايضا مستوى لا باس به بالمقارنة بالسنوات الأخرى حيث قدر بشخصين لكل مشروع مع التنويه أن نسبة التشغيل هده تعبر عن انطلاق المشروع فقط مما يرشح الرقم إلى الارتفاع في حالة نجاح هذه المشاريع و توسعها.

- **المشاريع الممولة من تاريخ الانشاء إلى غاية أكتوبر 2017:**

الجدول (07) : عدد المشاريع الممولة حسب الصيغ في ولاية مستغانم

عدد المشاريع الممولة	**8523**
المختلطة مستفيد-وكالة	**56**
الثلاثية مستفيد-وكالة-بنك	**8 467**
مناصب الشغل المترتبة	**19 051**
القيمة الاجمالية للتمويل	**24 336 498 407,68 دج**

المصدر: وثائق داخلية للوكالة Ansej لولاية مستغانم

يطغى على معاملات الوكالة من حيث صيغة التمويل التمويل الثلاثي حيث تمثل 99% من عدد المشاريع الكلية أما التمويل المختلط (الثنائي) الذي يستثنى منه تمويل البنك قدر ب 56 مشروع فقط منذ الانشاء أما عن القيمة الاجمالية للتمويل فقدرت ب 24 336 498 407,68 دج

الشكل (02) : طبيعة التمويل للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في ولاية مستغانم

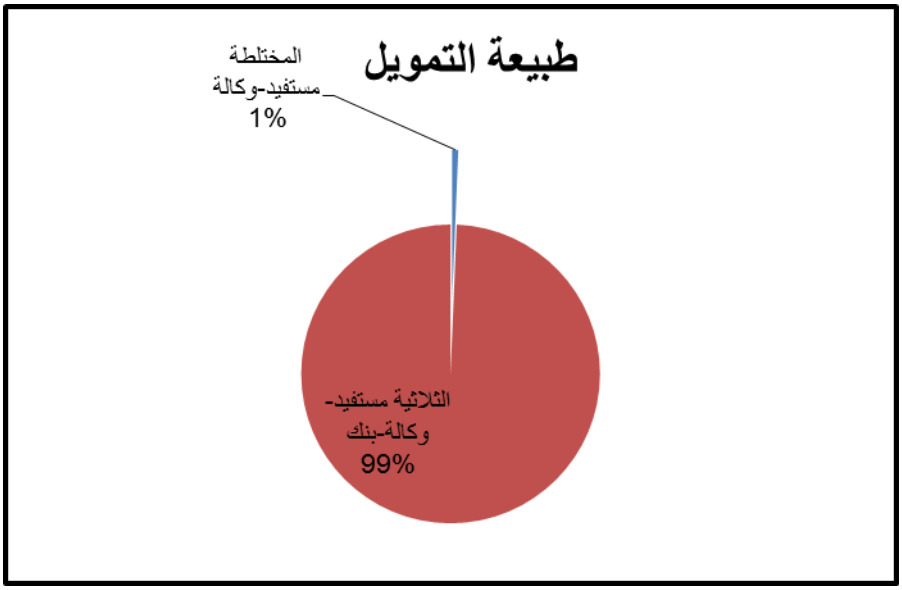

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

- **توزيع المشاريع الممولة حسب القطاع و المساهمات:**

لدراسة توجه الاستثمارات أو المشاريع الممولة من طرف الوكالة ارتأينا دراسة التوزيع القطاعي لها مع التنويه إلى طبيعة التمويل لكل قطاع فكانت النتائج كما يلي:

الجدول (08) : تصنيف المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب القطاع و التمويل و عدد مناصب الشغل

المترتبة لولاية مستغانم

قطاع نشاط	قيمة الاستثمار	القروض البنكية	المساهمة الشخصية	قرض بدون فوائد	عدد المناصب عند الانطلاق	%	المشاريع الممولة
الفلاحة	2 642 982 623	1 820 154 960	104 285 809	718 541 853	1 640	9,29%	792
الصناعات	2 974 567 273	2 049 218 463	150 665 898	774 682 911	3 423	14,90%	1 270
البناء والاشغال	3 297 065 998	2 201 835 563	123 629 493	977 600 941	3 295	13,60%	1 160
الري	198 375 132	137 745 337	6 786 048	53 843 747	125	0,80%	68
الصناعة	2 102 030 062	1 443 532 369	115 302 728	543 194 965	1 450	6,16%	525
الصيانة	694 813 148	437 777 201	15 287 405	241 748 542	589	3,60%	307
الصيد	761 918 923	525 940 978	37 148 582	198 829 363	442	1,22%	104
المهن الحرة	446 159 528	302 070 136	17 349 046	126 740 347	406	2,58%	220
الخدمات	6 298 152 211	4 306 537 249	257 208 855	1 734 406 107	5 164	29,08%	2 478
نقل التبريد	1 313 705 767	907 950 550	53 848 007	351 907 210	700	6,28%	535
نقل البضائع	2 670 194 497	1 855 484 038	115 169 978	699 540 481	1 114	8,48%	723
نقل المسافرين	930 533 247	633 488 078	80 711 770	216 333 399	703	4,00%	341
المجموع	24 330 498 409	16 621 734 922	953 764 126	6 637 369 866	19 051	100 %	8 523

المصدر: وثائق داخلية للوكالة Ansej لولاية مستغانم

أخذ قطاع الخدمات حصة الاسد من المشاريع الممولة حيث قدرت ب 29,08% كما مثل النسبة الاعلى من حيث خلق مناصب الشغل غير أن نسبة التشغيل تعد الاضعف مقارنة بالبناء و الاشغال العمومية و الصناعات التقليدية الذين يليانه بنسبة 13,60%، 14,90% على التوالي.

أما عن أهم ما يلاحظ فهو انخفاض نسبة المشاريع الممولة في الفلاحة رغم الطبيعة الفلاحية للولاية حيث لم يتجاوز 10%

الشكل (03) : المشاريع الممولة من وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم حسب كل قطاع

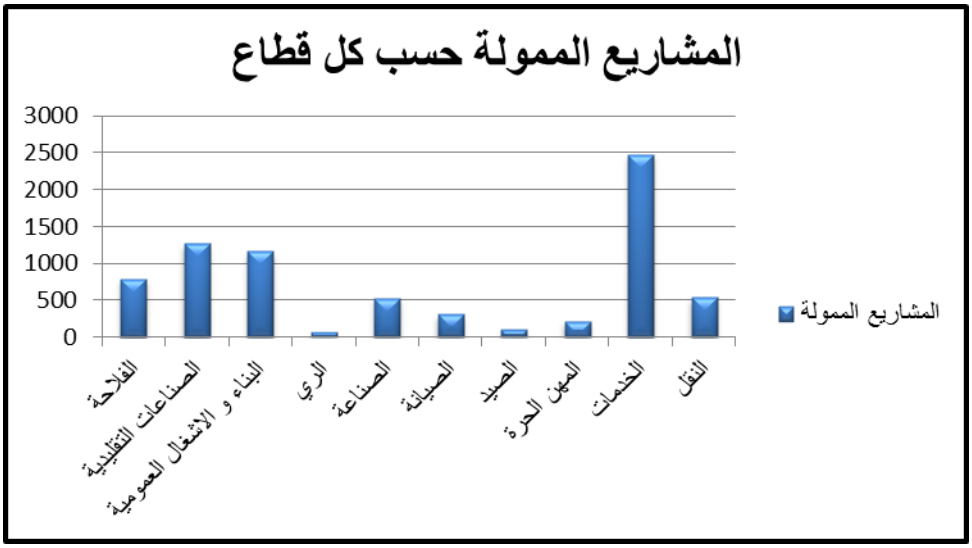

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

الشكل (04) : قيمة الاستثمار حسب كل قطاع لولاية مستغانم

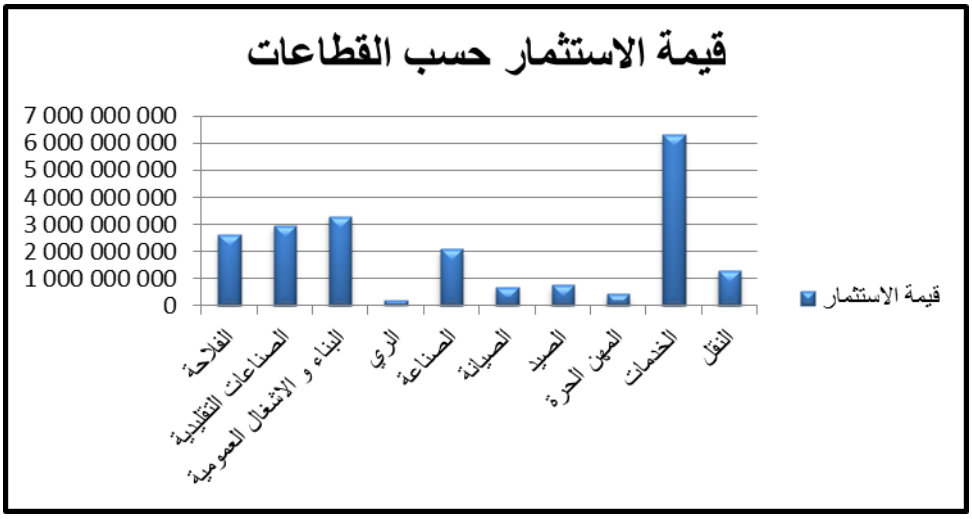

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

كما هو ملاحظ من المخصصات المالية للمشاريع حسب القطاعات فغن أكبر قطاع من حيث التمويل هو قطاع الخدمات حيث يرجع دلك غلى الطلب الكبير الدي يعرفه هذا النوع من المشاريع

الشكل (05) : عدد المناصب عند الانطلاق في المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب كل قطاع لولاية مستغانم

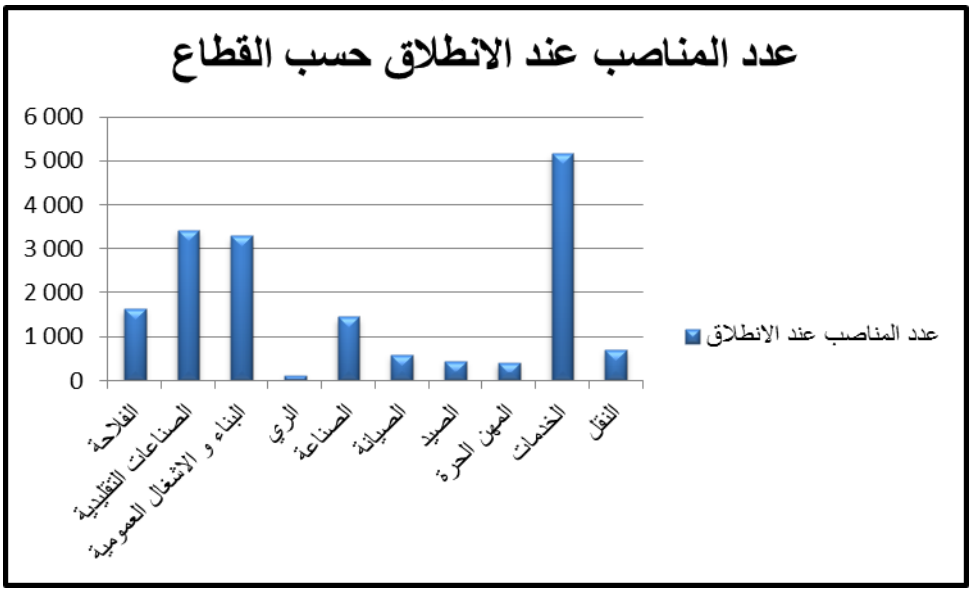

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

يعتبر قطاع الخدمات أكبر القطاعات خلقا لمناصب الشغل و ذلك بسبب التوجه الكبير من المستفيدين إلى هذا القطاع الذي كان له سوق واعدة ي مدينة مستغانم خاصة، تليه الصناعات التقليدية و البناء والاشغال العمومية حيث يعود هذا القدر المعتبر من التوظيف في الصناعات التقليدية إلى العمل الكبير الذي تقوم به غرفة الصناعات التقليدية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

الشكل (06) : صيغ التمويل للوكالة حسب كل قطاع في ولاية مستغانم

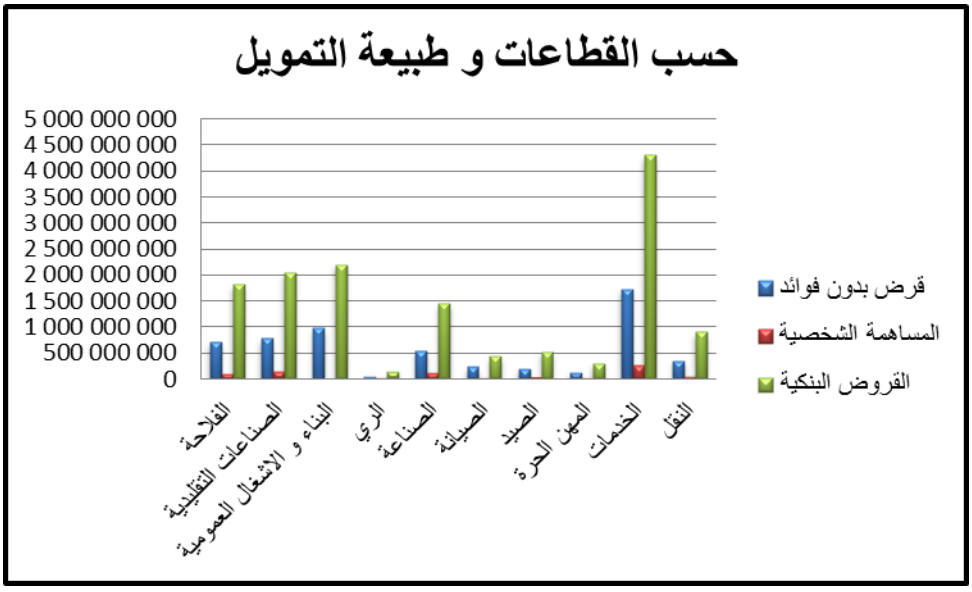

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

الجدول (09) : توزيع المشاريع حسب الجنس إلى غاية اكتوبر 2017 في ولاية مستغانم

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	أنثى	ذكر
الفلاحة	792	34	758
الصناعات التقليدية	1 270	169	1 101
البناء و الاشغال	1 160	21	1 139
الري	68	01	67
الصناعة	525	59	466
الصيانة	307	01	306
الصيد	104	02	102
المهن الحرة	220	87	133
الخدمات	2 478	313	2 165
نقل و تبريد	535	16	519
نقل البضائع	723	03	720
نقل المسافرين	341	04	337
المجموع	**8 523**	**710**	**7 813**

المصدر: وثائق داخلية للوكالة Ansej لولاية مستغانم

ويمثل استثمار المرأة 9.99٪ من إجمالي عدد المشاريع الممولة، أي 710 مشروعا ممولا.

وحسب قطاع النشاط، يبدو أن النساء قد استثمرن بشكل أكثر تحديدا في الأنشطة التالية:

- ✓ المهنة الحرة مع 65.41٪.
- ✓ الحرف اليدوية بنسبة 15.35٪.
- ✓ الخدمات بنسبة 14.46٪.
- ✓ الصناعة بنسبة 12.66٪

الشكل (07) : توزيع المستفيدين حسب الجنس من تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم

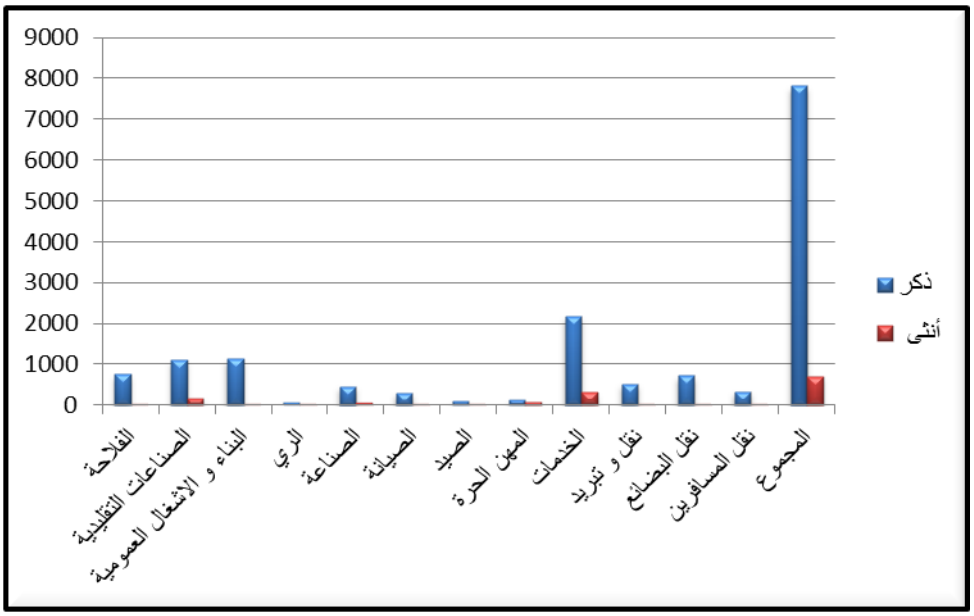

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

- **<u>تطور تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عبر السنوات</u>**

الشكل (08) : حجم المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية مستغانم

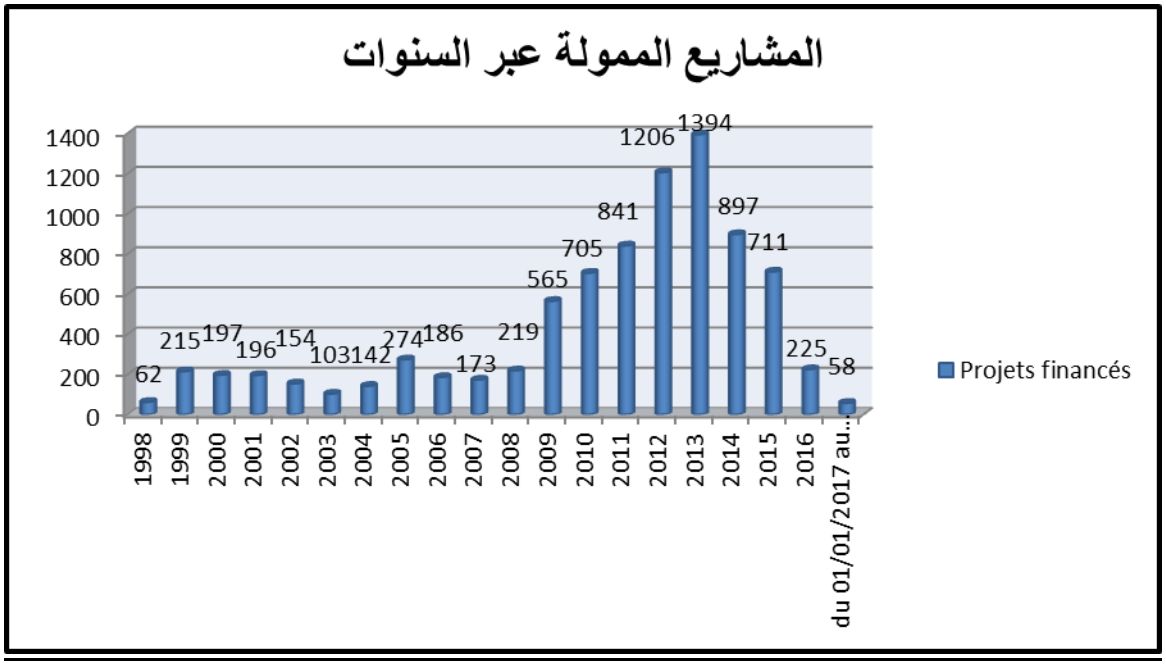

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

حسب الشكل فإن نشاط الوكالة كان في أوجه خلال السنوات 2009 إلى غاية 2015 خاصة سنة 2013 التي عرفت نشاطا جد ملحوظ بالمقارنة بباقي السنوات حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 1394 مشروع تلي سنة 2012 ب 1206 و يعود ذلك غلى التوجه العام للسياسة الوطنية حيث عملت الوكالة على دعم توجه الدولة في تشجيع

خلق المؤسسات المتوسطة و الصغيرة إلا ان هذا النشاط ما فتأ ان تراجع ابتداءا من سنة 2014 و 2015 وذلك بسبب نقص الموارد المالية.

الخاتمة :

من خلال هذه الورقة البحثية وبدراسة للهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم بصفة خاصة توصلنا الى النتائج التالية :

- تراهن الدولة من خلال استحداث أجهزة وهياكل التشغيل المختلفة وخاصة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) الى اشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة بمختلف صيغها التمويلية، واستحداث مناصب الشغل للحد من معدل البطالة وامتصاص الفقر، ما يُسهم ذلك في خلق الثروة وزيادة الانتاجية ما يؤدي الى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي
- ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية مستغانم في تحقيق عدد معتبر من المشاريع منذ بداية نشاطها، وانشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات خاصة الخدمات منها والصناعات التقليدية والبناء والاشغال العمومية، مما سمح بتشغيل الشباب من مختلف الفئات والأعمار.
- حظيت صيغة التمويل الثلاثي على اغلبية معاملات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية مستغانم بنسبة 99% من اجمالي عدد المشاريع، ويرجع هذا التداول لنسبة مساهمة القروض البنكية الى جانب قروض الوكالة مع المساهمة الشخصية لصاحب المشروع

التوصيات :

وبناءا على ما قدمناه يمكن الخروج ببعض التوصيات التالية والتي من شأنها ان تساهم بشكل أو بآخر في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بها، نذكر منها :

- توجيه الشباب الى مشاريع ذات قيمة مضافة عالية، تلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية وحتى الدولية
- تطوير نظام الإعلام الاقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية.
- تعزيز موقع و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني
- ترقية إطار تشريعي و تنظيمي ملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إصلاح و عصرنة تسيير سوق العمل، وضرورة توزيع مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي للحد من الفجوة الاجتماعية ما بين البلديات
- إنشاء و وضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات، ووضع هيئات رقابية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لمكافحة الفساد والبيروقراطية الادارية
- وضع وتشجيع صيغ التمويل الاسلامي واعتمادها من طرف الوكالة لتجنب الفوائد الربوية

الملاحق

القطاعات	2011		2012		2013		2014		2015		2016		Du 01 01 2017	
	مشاريع ممولة	المناصب المفتوحة	مشاريع ممولة	المناصب المفتوحة	مشاريع ممولة	المناصب المفتوحة	مشاريع ممولة	المناصب المفتوحة	مشاريع ممولة	المناصب المفتوحة	مشاريع ممولة	المناصب المفتوحة	مشاريع ممولة	المناصب المفتوحة
الفلاحة	5	8	50	63	160	347	143	235	148	258	56	67	18	35
الصناعات التقليدية	102	256	112	175	136	364	178	398	133	269	10	14	8	12
البناء و الاشغال العمومية	114	317	119	195	164	512	142	326	164	326	56	71	8	12
الري	4	7	6	11	13	22	22	31	8	11				
الصناعة	37	106	42	69	59	183	63	159	54	107	40	56	4	13
الصيانة	15	27	39	48	45	76	44	76	53	91	12	12		
الصيد	5	9	34	74	16	130	4	14	1	6				
المهن الحرة	8	13	12	13	26	48	44	84	41	64	19	32	7	11
الخدمات	253	518	409	474	459	779	208	353	108	171	32	44	13	19
نقل البضائع	250	376	241	284	25	32	5	6						
نقل المسافرين	35	55	52	80	5	9								
نقل و تبري	13	19	90	95	286	312	44	47	1	1				
Total	**841**	**1711**	**1206**	**1581**	**1394**	**2814**	**897**	**1729**	**711**	**1304**	**225**	**296**	**58**	**102**

المصدر: وثائق داخلية للوكالة Ansej لولاية مستغانم